



جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للإستعلامات

مصر

وحركة عدم الانحياز

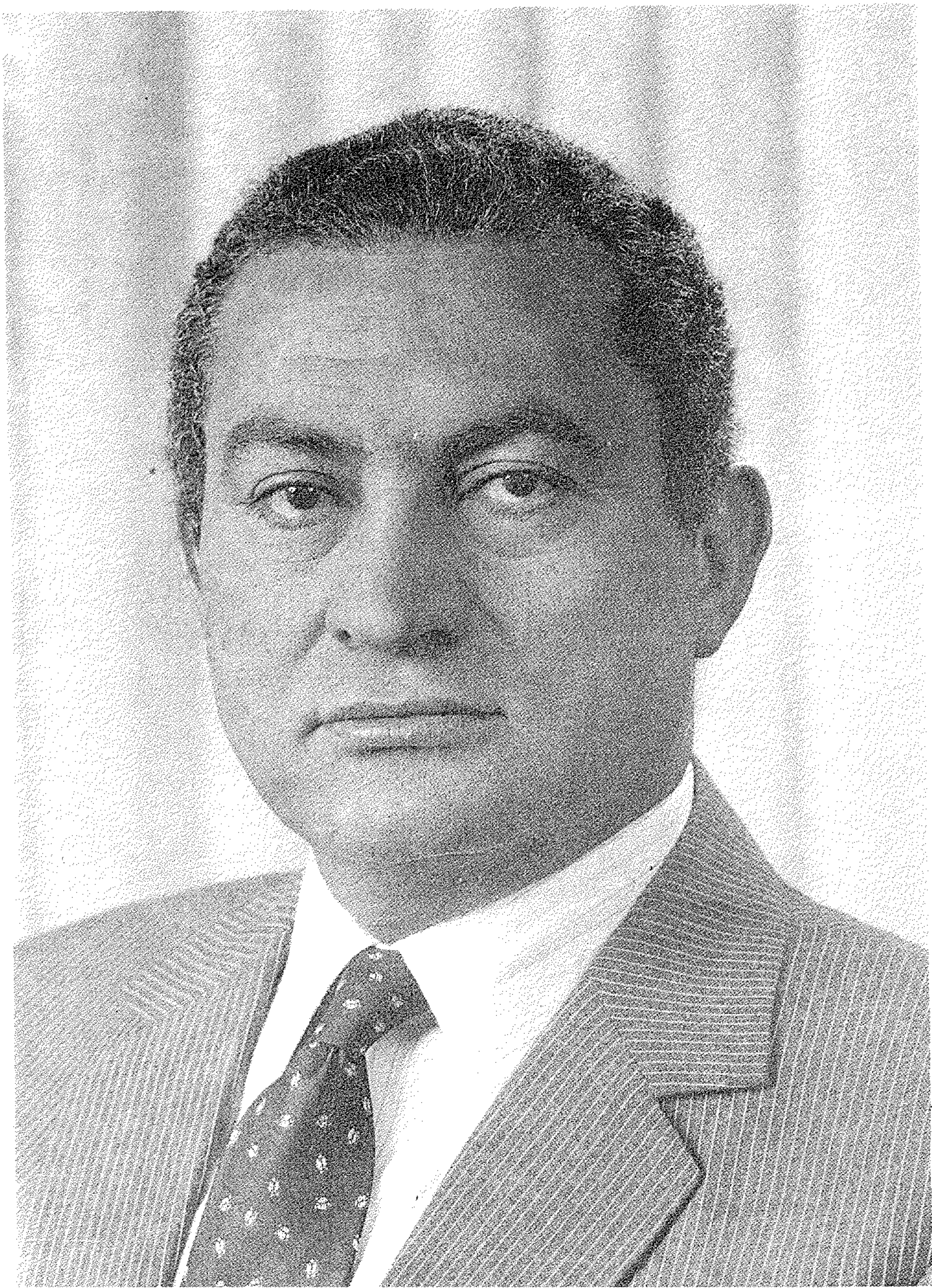


جمهورية مصر العربية
الهيئة العامة للإستعلامات

مصر

وحركة عدم الانحياز

مكتبة
مركز القطب محمد القطب طبع
في مصر مطبعة شارع محمد قطب
المعادى



الرئيس محمد بن مبارك

المحتويات

الجزء الأول : دور مصر في حركة عدم الانحياز :

صفحة	
٩	١ - انتهاء أصيل وخيار استراتيجي
٩	٢ - مؤتمر باندونج انعطافة تاريخية
١١	٣ - مؤتمر القاهرة التحضيري ومقاييس عدم الانحياز الخمسة
١٢	٤ - مؤتمر القمة الأول والدور المصري الفعال في خدمة السلام العالمي
١٣	٥ - عدم الانحياز وقضايا التنمية الاقتصادية والدور المصري (مؤتمر القاهرة للتنمية)
١٣	٦ - مؤتمر القاهرة لقمة عدم الانحياز الثاني .. أكتوبر ١٩٧٤
١٤	٧ - حركة عدم الانحياز في السبعينات واستمرار الدور المصري متلائماً مع المتغيرات الدولية
١٥	٨ - تحديات الثمانينات و بروز الدور المصري في حركة عدم الانحياز

الجزء الثاني :

٢٧	١ - وجود علاقات خاصة مع بعض القوى العظمى لا ينفي الالتزام بفكر وسياسة عدم الانحياز
٢٧	٢ - ضرورة دعم حركة عدم الانحياز لتعود كما كانت تعبيراً حقيقياً عن الاستقلال السياسي والاقتصادي للشعوب
٢٨	٣ - مصر دولة من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ولا تغيير في سياستها في هذا المجال
٢٩	٤ - الهند إحدى الدعائم الرئيسية لحركة عدم الانحياز
٢٩	٥ - التنسيق مع يوغسلافيا لتستعيد حركة عدم الانحياز حيويتها وفعاليتها على المسرح الدولي
٣٠	٦ - مناهضة إقامة القواعد الأجنبية أو الانضمام للأحلاف
٣٠	٧ - الشعب المصري في طبيعة القوى المؤمنة بمبادئ وفلسفة عدم الانحياز

الجزء الأول

دور مصر في حركة علم الانحياز

١- انتهاء أصيل وخيار استراتيجي :

إن انتهاء مصر إلى حركة عدم الانحياز لم يكن خياراً طارئاً أو مجرد قرار سياسي موقوت ولكنه كان ترجمة عملية لتراث حضارى طويل ، وموقع « جغرافى سياسى » بالإضافة إلى دور دولى ديناميكى .

ونجد أن أبرز تعبير عن عمق هذه السياسة فى السلوك الدولى العربى فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية هو اتخاذ مصر موقف الحياد فى الحرب الكورية . وقد امتنعت مصر عن التصويت على طلب الولايات المتحدة تدخل الأمم المتحدة عسكرياً لحماية كوريا الجنوبية وذلك فى ٣٠ يونيو ١٩٥٠ . وهو مجرد مثال لمواقف وليس حصراً لها ، وإن لم يكن تعبير عدم الانحياز قد أصبح مستخدماً بعد .

وفى الواقع فإن أول تعبير رسمى عن سياسة عدم الانحياز كان على لسان الزعيم نهرو فى خطابه أمام الجمعية التشريعية فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٤٧ بقوله : « إن الهند لن ترتبط بأى كتلة » . وإن كان لم يستعمل تعبير عدم الانحياز إلا فى ٢٢ مارس ١٩٤٩ .

وكان الرئيس الراحل جمال عبد الناصر هو الذى بلور سياسة مصر الدولية فى عدم الانحياز . وكان أول تعبير له عن الالتزام بهذه السياسة فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٥٤ حين صرح : « بأن الهدف الثانى بعد الجلاء هو عدم الارتباط بأى حلف أو بدفاع مشترك » .. واستخدم تعبير عدم الانحياز لأول مرة فى أول يرنىو سنة ١٩٥٦ ، وإن كان يستخدم وقتها تعبير آخر هو الحياد الإيجابى لفترة محدودة استقر بعدها على استعمال تعبير « عدم الانحياز » لتوصيف سياسة مصر .

ولم يكن الأمر قاصراً على مجرد استعمال تعبير سياسى وإنما كان ذلك انعكاساً لسياسة حقيقية ، وكان مؤتمر باندونج « الآسيوى الأفريقى » الذى عقد بأندونيسيا عام ١٩٥٥ هو نقطة التحول فى سياسة مصر الخارجية . كما كان نقطة التحول فى مسيرة حركة عدم الانحياز .

٢- مؤتمر باندونج انعطافة تاريخية :

فقد اشتركت فى مؤتمر باندونج ٢٩ دولة منها ٢٣ دولة آسيوية مع ٦ دول أفريقية ، هى كل من الدول الأفريقية المستقلة وقتها باستثناء اتحاد أفريقيا الوسطى ، واعتذرت حكومته

وجنوب أفريقيا التي لم توجه لها الدعوة . والمهم ليس التقسيم الجغرافي ولكنه التقسيم السياسي . إذ كانت تشترك في المؤتمر دولتان شيوعيتان ، كما اشتركت ٩ دول من الكتلة الغربية أي ترتبط باتفاقات أمن وأحلاف وبقية الدول من التي ترفض التحالفات . وكانت نتيجة هذا التشكيل أن شهد المؤتمر معارك سياسية بالغة الضراوة حتى كادت أن تؤدي إلى انهيار المؤتمر . ويرجع الفضل في إنقاذ المؤتمر إلى نهرو - عبد الناصر - شواين لاي . ورغم النجاح إلا أن المؤتمر خرج بقرارات لا تحقق أمانى قيادات الدول التي ترفض الأحلاف العسكرية .

وكانت ترجمة هذا الموقف الذي يعكس استيعاب درس مؤتمر باندونج هو عقد مؤتمر بريوني في ١٨ يوليو ١٩٥٦ من مصر والهند ويوجوسلافيا . وكان المؤتمر هو أول علامة حقيقية على طريق عدم الانحياز . فهو ليس فقط أول تحرك لدول رغم أنها ثلاثة فقط ولكنها جميعاً تلزم بسياسة عدم الانحياز ، كما أنه خروج عن التشكيل الإقليمي بانضمام دولة أوروبية هي يوجوسلافيا .

وكانت مصر تخوض معركة ضارية لضرب سياستها الاستقلالية بعد عقد صفقة السلاح التشيكية سنة ١٩٥٥ والتي ترتب عليها إنهاء احتكار الدول الغربية لبيع السلاح . إذ كانت أول صفقة سلاح للكتلة الشرقية مع دولة غير شيوعية وذلك تعبيراً عن أهمية مصر ومكانتها الدولية ، وقد اعتبرت دول الغرب هذا القرار المصري خطراً عليها . إذ قد يتحول - إذا ترك بدون عقاب - إلى سياسة تنتشر بين دول العالم الثالث . ولذلك فرضت حصاراً اقتصادياً حول مصر وحاولت بكل الوسائل الضغط عليها للانضمام إلى حلف بغداد .

وكانت سياسة الضغط متعددة الأشكال : في الوقت الذي كانت تحاول هذه الدول منع السلاح عن مصر - حتى السلاح السوفيتي - كانت فرنسا رداً على دعم مصر لثورة الجزائر تقوم بتقديم طائرات فرنسية وأسلحة حديثة إلى إسرائيل .

وقد أعطت هذه المعارك المتعددة الأبعاد صلابة للسياسة المصرية ، كما أنها أبرزت أهمية تعاون الدول التي تتفق موافقها السياسية لمواجهة سياسة الأحلاف الغربية . ومن هذا المنظور عقد مؤتمر بريوني . وظهرت من خلاله جدية المناقشات وتوافقها بين الدول الثلاث بعكس ما كانت عليه مناقشات باندونج التي لم يكن لعدد دول دخل بها بقدر الاختلاف في السياسة والمواقف .

وتطورت خبرة الدول الثلاث مع تصاعد التوتر العالمي الذي وصل إلى ذروته مع بداية الستينات . وأكد ذلك فشل هذه الدول الثلاث في تحقيق إنجازات عملية في خلال الدورة

الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في سنة ١٩٦٠ والتي شهدت أكبر تجمع للقمة في تاريخ الأمم المتحدة . وكان الفشل يرجع في الأساس إلى عدم التنسيق بين مواقف الدول التي اختارت سياسة عدم الانحياز .

واجتمعت تجربة الفشل في الجمعية العامة مع زيادة التوتر العالمي لتغلب على اجتماع الرئيس جمال عبد الناصر وتيتو بمدينة الاسكندرية بمصر . وانتهى اجتماعهما بالدعوة في ٢٢ أبريل سنة ١٩٦١ إلى عقد أول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز على أن يتحدد مكان المؤتمر وموعده في مؤتمر تحضيرى عقد بالقاهرة في ٥ يونيو ١٩٦١ دعيت إليه ٢١ دولة .

٣- مؤتمر القاهرة التحضيرى ومقاييس عدم الانحياز الخمسة :

وقد لعبت مصر دوراً حاسماً في تقريب وجهات النظر والوصول بالمؤتمر إلى إنجاز أبرز علامة ما زالت هي الدليل الأول بل والوحيد على طريق عدم الانحياز . إذ وضع مؤتمر القاهرة التحضيرى مقاييس عدم الانحياز الخمسة التي على أساسها تنضم الدول الجديدة إلى الحركة ، وذلك بعد أن اتفقت كلمة دول المؤتمر على صعوبة وضع تعريف محدد لسياسة عدم الانحياز يتم الإلتزام به بين دول المجموعة . وكان البديل عن التعريف هو وضع مقاييس عدم الانحياز والتي بقيت طوال هذه السنوات هي المعيار الذي تتحدد به مواقف الدول . وهذه المقاييس الخمسة التي وضعها مؤتمر القاهرة التحضيرى لمؤتمر القمة الأول لدول عدم الانحياز هي :

— أن تكون الدولة قد انتهجت سياسة مستقلة مبنية على التعايش بين الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة وعلى عدم الانحياز ، أو أن تكون قد أظهرت اتجاهات نحو مثل هذه السياسة .

— أن تكون الدولة مؤيدة باستمرار لحركات الاستقلال الوطنى .

— ألا تكون الدولة عضواً في حلف عسكري متعدد الأطراف في نطاق الصراع بين الدول الكبرى .

— إذا كانت الدولة طرفاً في اتفاقية عسكرية ثنائية مع دولة كبرى أو إذا كانت عضواً في حلف إقليمي فإن الاتفاق أو الحلف يجب أن لا يكون قد عقد في نطاق منازعات دولة كبرى .

— إذا كانت الدولة قد سمحت بقواعد عسكرية لدولة أجنبية كبرى فإن هذا السماح يجب ألا يكون قد تم في نطاق منازعات دولة كبرى .

وهكذا وضعت المقاييس الخمسة بالقاهرة وفور انتهاء المؤتمر التحضيرى تم الإعداد للمؤتمر في شكل لجنة على مستوى سفراء الدول التي اشتركت في المؤتمر التحضيرى . وقد عقدت اجتماعات اللجنة بالقاهرة في ٢١ يونيو لبحث إمكانية دعوة دول جديدة إلى قائمة الدول التي حضرت المؤتمر التحضيرى .

وكان الواضح أن أول اجتماع لتطبيق القواعد الخمسة قد شهد سباقاً بين دول المؤتمر على تقديم اقتراحات بأسماء دول جديدة . وقامت مصر بدور بناء نحو الالتزام بالقواعد الخمسة وعدم المبالغة في الاقتراحات . ويكفى توضيحاً لمدى صعوبة المهمة أن اللجنة استمرت في اجتماعات أكثر من ١٥ يوماً إذ انتهت في ٥ يوليو . ورغم كثرة الاقتراحات وطول المدة فإنها انتهت بالموافقة على دعوة ثلاث دول جديدة فقط واستبعدت بقية الاقتراحات .

٤ — مؤتمر القمة الأول والدور المصرى الفعال في خدمة السلام العالمى :

وتمت بذلك كل الخطوات نحو عقد أول مؤتمر قمة لدول عدم الانحياز الذى اختيرت له بلجراد مقراً . ولم يقف دور مصر عند حدود المؤتمر التحضيرى الذى تم بعاصمتها وإنما كان لها دور بارز في مؤتمر القمة حتى كادت أن تكون قد شاركت في كل قرار . ويكفى إعطاء مثال واحد من مؤتمر القمة الأول لتوضيح أهمية الدور الذى قامت به مصر في أول مؤتمر للقمة .

كانت القضية الأولى أمام المؤتمر هو التوتر والسلام في العالم وقد تعددت الاتجاهات والآراء في معالجة القضية . وأمام ذلك عقد المؤتمر أول جلسة مغلقة له وهى الجلسة الرابعة عشرة . وكانت قاصرة على رؤساء الوفود فقط ومع كل منهم مستشار واحد . وفي هذه الجلسة تقدم جمال عبد الناصر باقتراحين :

١ — أن يوجه المؤتمر رسالة جماعية يوقعها كل رؤساء الوفود إلى كل من خروشوف وكيندى لدعوتهما إلى عقد مؤتمر لإنقاذ السلام العالمى من الخطر .

٢ — أن يحمل الرسالة وفدان يضم كل منهما رئيسين ووافق المؤتمر على الاقتراحين . وفور ذلك تقدم الرئيس المصرى بثلاثة اقتراحات تنفيذية . وهى تكليف الرئيس نهرو بصياغة

رسالة المؤتمر وأن يتكون الوفد الذى يحمل رسالة المؤتمر إلى كيندى من الرئيس سوكارنو رئيس أندونيسيا والرئيس موديو كيتا رئيس مالى . وأن يتكون الوفد الثانى الذى يحمل رسالة المؤتمر إلى خروشوف من نهرو رئيس وزراء الهند ونكروما رئيس غانا وقد وافق المؤتمر على هذه الاقتراحات .

وهكذا كان دور مصر فى كل القضايا التى عرضت على المؤتمر دوراً إيجابياً يقود المؤتمر إلى اتخاذ خطوات فعالة ويخفف من هذه الخلافات بين أطراف المناقشة ، ولم يكن دورها الإيجابى محصوراً داخل المؤتمر بل لقد تجاوز ذلك إلى متابعة تنفيذ قراراته التى اعتبرت انتصاراً ليس لحركة عدم الانحياز وإنما لحركة السلام فى العالم وللشعوب التى تناضل من أجل حريتها .

ويكفى تعبيراً عن نجاح المؤتمر والحركة فى المجتمع الدولى أن تشكيل لجنة نزع السلاح التى عرفت وقتها بلجنة الثمانية عشرة قد ضمت ٨ دول من خارج الكتلتين . إذ كان يمثل كل كتلة ٥ دول . وكان من الدول الثمانية خمسة دول اشتركت فى مؤتمر بلجراد بينها مصر .

٥ - عدم الانحياز وقضايا التنمية الاقتصادية والدور المصرى (مؤتمر القاهرة للتنمية) :

وإدراكاً من مصر لأهمية البعد الاقتصادى لحركة عدم الانحياز قامت بدعم من ٩ دول من دول بلجراد لعقد مؤتمر التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث وذلك بالقاهرة فى العام التالى مباشرة لمؤتمر بلجراد فى سنة ١٩٦٢ واشتركت فيه ٣١ دولة غير ٤ دول مراقبة .

وكانت أول محاولة دولية على صعيد العالم الثالث لمناقشة قضية التجارة الدولية وأثرها على اقتصاديات دول العالم الثالث بوجه عام ودول عدم الانحياز بوجه خاص وكانت من ثمرة جهود مؤتمر القاهرة للتنمية أن عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة . كما كانت من نتائج المؤتمر وضع أول خطة جماعية من دول المؤتمر للتعاون الاقتصادى لمواجهة تحديات التنمية وتجاوز العقبات التى تضيفها الدول الغنية وذلك من خلال تعاون دول عدم الانحياز فى الإطار الاقتصادى - وهو التيار الذى أصبح الخط السائد فى حركة عدم الانحياز منذ المؤتمر الرابع لل قمة فى سنة ١٩٧٣ .

٦ - مؤتمر القاهرة لقمة عدم الانحياز الثانى (أكتوبر ١٩٦٤) :

وأمام استمرار التوتر العالمى وازدياد حدة الصراع بين دول الغرب ودول العالم الثالث رأت القاهرة التشاور مع بقية دول عدم الانحياز وخاصة أمام تصاعد هجمة الانقلابات العسكرية على دول عدم الانحياز وسقوط عدد من الدول الرائدة فى الحركة بمخاطرها .

وانتهت المشاورات باتفاق مصر وسيريلانكا - سيلان وقتها - على توجيه الدعوة إلى عقد مؤتمر القمة الثاني لدول عدم الانحياز الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر ١٩٦٤ . وكان اختيار القاهرة مقراً له تعبيراً عن الدور الديناميكي الذي تلعبه مصر في حركة عدم الانحياز وترويجاً لمبادراتها بالحركة لمواجهة التحديات التي تطرح على دول عدم الانحياز .

وكان مؤتمر القاهرة - القمة الثاني لعدم الانحياز - خطوة واسعة على طريق عدم الانحياز بل كان قفزة بالحركة عاجلت معظم سليات المؤتمر الأول واقتربت الحركة أكثر من حركات التحرير كما اقتربت أكثر من قضايا دول المجموعة وخصوصاً وأن العضوية فيه كادت أن تصل إلى ضعف عضوية المؤتمر الأول إذ بلغت ٤٧ دولة .

وهكذا كان دور مصر المحرك للقوى الإيجابية في الحركة والمبادرة بالعمل في مواجهة التحديات والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تناصر قضايا التحرير والاستقلال في العالم والعمل على تحقيق السلام العالمي .

٧ - حركة عدم الانحياز في السبعينات واستمرار الدور المصري متلائماً مع المتغيرات الدولية :

وجاءت مرحلة السبعينات بعدد من المتغيرات أهمها :

(أ) ان الحرب الباردة بين الكتلتين تحولت إلى انفراج . . كانت الآمال معقودة أن يتحول مع الوقت إلى وفاق بين المعسكرين . والمقصود طبعاً بالانفراج هو إعلان المبادئ الذي تم توقيعه في موسكو في ٢٩ مايو سنة ١٩٧٢ بين نيكسون وبريكنيف . وهو يتكون من ١٢ مادة تنظم في مجملها إطار العلاقات بين العملاقين . ويقوم هذا الإطار على أساس أنه لا خيار في ظل السلاح الذري غير التعايش السلمي ولذلك فإن حل الخلافات بينهما بالوسائل السلمية سوف يكون هو السياسة السائدة .

وكان واضحاً أن الانفراج مجرد خطوة على طريق كان لابد أن يعقبها خطوات كثيرة ليتحول من انفراج إلى وفاق ، وأن الانفراج فتح مجرد الآمال في إمكان التخفيف من التوتر العالمي . وقد طرح ذلك على دول عدم الانحياز ضرورة تغيير أسلوب تحركها ، وخصوصاً وأن المخاطر تزايدت فقد برزت محاولات لإقناع دول عدم الانحياز بأن الحركة لم يعد لها مبرر للوجود بعد انتهاء الحرب الباردة . وبداية عصر الانفراج الدولي . ولذلك فإن مهمة عدم الانحياز تكون قد انتهت رغم أن الواقع الدولي كان يكذب ذلك

ويؤكد على أهمية استمرار الحركة وإن كانت التحديات قد تغيرت أو تعدلت في شكلها فقط .

(ب) ازدياد حدة الأزمات الاقتصادية التي تواجه دول عدم الانحياز نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتزايد تجارة السلاح نتيجة زيادة الصراعات المسلحة .

وكانت نتيجة ذلك هي بروز المعالجة الاقتصادية أو الوجه الاقتصادي لحركة عدم الانحياز على غيره من مهام . وأمام تغير الأولويات كان لابد أن تبرز دول جديدة على صعيد الحركة بحكم إمكانياتها الاقتصادية للمساهمة في حل قضايا المجموعة .

(ج) تصاعد كبير في حجم المجموعة إلى درجة بلغت ٧٥ دولة مثلاً في المؤتمر الرابع بالجزائر ثم ٨٧ في المؤتمر الخامس حتى بلغت ٩٢ دولة في المؤتمر السادس . وقد أصبحت معظم دول العالم الثالث تحت مظلة حركة عدم الانحياز .

وارتبط الارتفاع في عدد دول المجموعة بظاهرة اختفاء القيادات الرائدة في تاريخ الحركة . والمسألة ليست دور أفراد ولكنها افتعال مجرد مرحلة مبادرات الزعامات إلى مرحلة العمل الجماعي حيث تميزت بالأدوار المتقاربة . وباليقين فإن العمل في ظل العمل الجماعي يختلف في أسلوبه ومضمونه عن العمل في ظل القيادات الرائدة .

وهكذا كان دور مصر في مرحلة السبعينات هو دور المشاركة في العمل العام للحركة ودعم المسيرة التي تزداد ضخامة .

وعقدت خلال هذه المرحلة ثلاثة مؤتمرات كانت في ظل القيادة الجماعية عامل إيجاب على الأقل في إنقاذ الحركة من الانهيار وهو في حد ذاته إنجاز ضخم إذا أدركنا أن المشاكل التي كانت تواجه دول المجموعة من الضخامة والخطورة حتى وصلت إلى درجة الحروب بين دول المجموعة والصراعات السياسية الحادة وهو ما لم يكن مألوفاً في المرحلة السابقة . وبذلك يكون إنقاذ الحركة في حد ذاته إنجازاً فعلياً .

وكانت سياسة مصر في هذه المرحلة تقوم على أساس دعم التعاون بين دول المجموعة والتحرك على مستوى العلاقات الثنائية مع كل دولة للاتفاق على الحد الأدنى الذي يمكنه إنقاذ الحركة وطرح تصورات لحل مشاكلها .

٨ - تحديات الثمانينات وبروز الدور المصري في حركة عدم الانحياز :

وجاءت مرحلة الثمانينات بتحديات أكبر ومعها متغيرات كثيرة .

فقد انتهت نسبياً مرحلة الانفراج وبدلاً من أن يتحول إلى وفاق تحول إلى ما يطلق عليه « السلام الساخن » وتأكد أن الانفراج لم يكن سوى أسلوب متغير للتعبير عن أزمة العلاقات بين العملاقين . وعاد العالم مرة أخرى وإن كان بأسلوب جديد يواجه مخاطر التوتر .

وزاد من حدة الموقف التشابك بين المحاور الدولية مما يجعل الحركة في المجتمع الدولي عملية بالغة التعقيد .

ويضاف إلى تلك النتائج دائرة المجموعة حتى تكاد تغطي معظم رقعة دول العالم الثالث . ورغم أن هذا لا يشاع بعكس أهمية سياسة عدم الانحياز إلا أنه في نفس الوقت يخلق مجموعة من المشاكل تبلور في عدم تجانس الحركة وصعوبة وصولها إلى قرارات ، أى أن زيادة العضوية جاءت على حساب السياسة نفسها وديناميكيته ، فقدت الحركة قدراً كبيراً من قدرتها على المبادرة بالتحرك في مواجهة المتغيرات الدولية والصراعات والأزمات .

والأخطر من ذلك هو انتشار ظاهرة التدخل العسكري لدول المجموعة في دول أخرى بالمجموعة أيضاً حتى أصبح الصراع المسلح أحد أساليب التعامل بين دول المجموعة وهو ما يتيح للقوى الكبرى فرص التدخل في شئون عدم الانحياز وضرب إنجازات المسيرة التي دفع منها ثمناً باهظاً من الجهد والدم والمال .

وتحركات مصر في مواجهة هذه المتغيرات لدفع سياسة عدم الانحياز نحو استعادة دورها البناء ومبادراتها بالحركة .

وكانت نقطة الانطلاق للسياسة الجديدة هي بتجديد شباب العلاقات بين القاهرة ونيودلهي وبلجراد ، وقام الرئيس حسنى مبارك رئيس الجمهورية فعلاً بزيارة إلى كل من يوجوسلافيا والهند .

وكان هناك توجه آخر للعمل وهو التحرك على مستوى كل قارة لتطوير التعاون وحل الخلافات . وقد بدأ هذا الخط بالعمل على صعيد أفريقيا أكبر التجمعات الإقليمية داخل الحركة .

وذلك كله يهدف إلى تحويل مؤتمر القمة السابع بنيودلهي إلى نقطة انطلاق جديدة تستعيد بها الحركة كل سماتها الإيجابية في خدمة قضية السلام العالمى وخلق المناخ الملائم للتصدي لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لصالح شعوب مجموعة عدم الانحياز .



الرئيس حسنى مبارك يلتقى بالرئيس اليوغوسلافى
وجهود لاهياء حركة عدم الانحياز



الرئيس محمد حسنى مبارك فى اجتماع مع السيدة انديرا غاندى رئيسة وزراء الهند



الرئيس محمد أنور السادات والسيدة انديرا غاندي



السادات وتيتو في أحد اجتماعات قمة عدم الانحياز



لقاء بين عبد الناصر ونهرو وسوكارنو



الرئيس الراحل عبد الناصر وتيتو

الجزء الثانى

عدم الانحياز فى فكر وتصريحات

الرئيس حسنى مبارك

١ - وجود علاقات خاصة مع بعض القوى العظمى لا ينفي الالتزام بفكر وسياسة عدم الانحياز :

« نحن دولة من مؤسسى دول عدم الانحياز وهناك دول كثيرة من دول عدم الانحياز لها علاقات بالاتحاد السوفيتى وعلاقات قديمة وقد لا يكون لها علاقات بالولايات المتحدة الأمريكية بنفس المستوى وهناك بعض دول من دول عدم الانحياز لها علاقات قوية بالولايات المتحدة الأمريكية وليست لها علاقات بنفس المستوى مع الاتحاد السوفيتى ونحن نتعامل مع جميع المعسكرات إذا كان التعامل على مستوى واحد أقصد بذلك التعامل على أسس متساوية . فنحن لنا علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية علاقات اقتصادية وعلاقات عسكرية ولا نستطيع أن ننكرها وهى تساعدنا مساعدة فعالة وليست لنا علاقات بنفس القدر مع الاتحاد السوفيتى ولكن ليس معنى هذا أننا لسنا من دول عدم الانحياز » .

« من حديث الرئيس إلى وفد المراسلين الأجانب المعتمدين بالأمم المتحدة في ١٣-١٢-١٩٨١ »

٢ - ضرورة دعم حركة الانحياز لعود كما كانت تعبيراً حقيقياً عن الاستقلال السياسى والاقتصادى للشعوب :

« إننا نقاوم ظاهرة الاستقطاب الدولى ونحارب سياسة مناطق النفوذ التى تؤدى إلى إحداث خلل خطير فى هيكل النظام العالمى وتجعل شعوب العالم الثالث مجرد أداة فى لعبة الصراع بين القوى الكبرى وتعرض حقوقها ومصالحها للخطر فإذا أضفنا إلى هذه المضاعفات الناجمة عن التدخلات الأجنبية فى شئون الدول المتوسطة والصغيرة والحروب التى تشعلها بينها لاستنزاف قوتها لوجدنا أن من الضرورى أن نتصدى لتلك الظواهر بلا هوادة وهو ما يتطلب فى المقام الأول دعم حركة عدم الانحياز وتخليصها من التراكمات السلبية التى عانت منها فى الأعوام الأخيرة وإعادتها إلى ما كانت عليه فى عصر ازدهارها تعبيراً حقيقياً عن الاستقلال السياسى والاقتصادى للشعوب ودرعاً واقياً لها من التدخلات الخارجية والأحلاف العسكرية التى تسيطر عليها الدول الكبرى وبذلك تتمكن الحركة من تنشيط دورها على المسرح الدولى ومواجهة الأساليب الجديدة التى تلجأ إليها القوى الأجنبية لاختراقها وتمزيق وحدتها . وبدى أن الانتماء إلى حركة عدم الانحياز لا يقيد حريتنا فى مد جسور الصداقة والتعاون الوثيق مع جميع الدول والتجاوب بإخلاص مع الشعوب التى تبدى رغبة صادقة فى تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية مع مصر .. طالما أننا لا ندخل فى أحلاف عسكرية ولا نسمح بإقامة قواعد أجنبية

على أراضينا .. إننا ننشد علاقات طيبة مع جميع الدول والشعوب ولا نضمّر شراً لأحد بل نتعامل مع مختلف الدول دون عقد أو حساسيات في الحدود التي تحقق المصلحة المشتركة وبشرط احترامها استقلال إرادتنا وحقنا في الاختيار الحر وفي الحفاظ على أمننا القومي والدفاع عن مصالحنا الاستراتيجية وسوف نظل مصر دائماً في طليعة القوة المدافعة عن مصالح الشعوب وحقوق الإنسان الداعية إلى التمسك بالشرعية الدولية والتزام حكم القانون إلى إقامة نظام دولي جديد يحقق لجميع الدول مزيداً من العدل والمساواة والاستقرار .

« من خطاب الرئيس مبارك في الاجتماع المشترك لمجلس الشعب والشورى بمناسبة الاحتفال بإتمام انسحاب إسرائيل الكامل من سيناء » في ٢٦-٤-١٩٨٢ »

٣- مصر دولة من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز ولا تغيير في سياستها في هذا المجال :

« حركة عدم الانحياز ومصر دولة من الدول المؤسسة لعدم الانحياز ، هي حركة مهمة جداً وتستطيع أن تلعب دوراً كبيراً جداً حتى تحول دون الوقعة بين القوتين الأعظم ، ومفهوم عدم الانحياز مفهوم واضح فعندما أعلنت مصر منذ شهر أو شهرين أو ثلاثة على ما أتذكر بأن عدم الانحياز مبدأ من مبادئ مصر حصل ذعر وهلع . رغم أن مصر دولة من الدول المؤسسة لحركة عدم الانحياز واعتقد البعض أن هذا تغيير في سياسة مصر . كيف يكون هذا التغيير . تغييراً في سياسة مصر وهي دولة مؤسسة للحركة . هل كون مصر ذكرت عدم الانحياز حالياً ، وهي عضو في هذه الحركة . عضو أساسي في هذه الحركة ، معناها أن نغير الخط السياسي لمصر ، إطلاقاً .. هل معنى أن لي علاقات معينة أو خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية معناه خروج على عدم الانحياز أو معنى عدم الانحياز ؟ . إنني لا بد أن أقطع علاقاتي الخاصة مع أي دولة تساعد في عدم الانحياز- لا يمنع العلاقات الخاصة مع أي دولة لكن لا ننضم إلى أي من الأحلاف لا الحلف الشرقي ولا الحلف الغربي . الهند دولة من الدول المؤسسة لعدم الانحياز ولها علاقات خاصة مع الاتحاد السوفيتي ولها علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ولكن لها علاقات خاصة وتعاون اقتصادي وغير اقتصادي مع الاتحاد السوفيتي ونحن لنا تعاون خاص مع الولايات المتحدة الأمريكية تعاون اقتصادي وعسكري وهذا لا يمنع أن تكون مصر دولة من دول عدم الانحياز مطلقاً وحركة عدم الانحياز حركة مهمة ويجب أن تقوى لأن هذه الحركة قد يكون لها تأثير كبير جداً في الحيلولة دون الاصطدام بين القوتين الأعظم . »

« من حديث الرئيس للوفد الصحفي المرافق للسلطان قابوس ٨/٥/٨٢ »

٤ - الهند أحد الدعائم الرئيسية لحركة عدم الانحياز :

« حركة عدم الانحياز اليوم تحتاج إلى دفعة قوية وتحتاج إلى تنشيط حتى لا تخرج عن أهدافها الرئيسية وحتى تبتعد عن الاستقطاب أو الانحياز ولذلك هي تحتاج إلى تنشيط وإلى حركة دائبة مستمرة حتى تستمر في خطها الذي أنشئت من أجله .

مؤسسو حركة عدم الانحياز تيتو وعبد الناصر ونهرو ولا نستطيع أن ننسى أن الهند أحد دعائم الحركة الرئيسية « حركة عدم الانحياز » .

إحنا متصلين بالهند وقد أرسلت رسالة دعوة إلى رئيسة وزراء الهند وأعتقد أن مؤتمر عدم الانحياز الذي كان مزمعاً عقده في بغداد في هذا الشهر تأجل لظرف أو لآخر أنتم تعلمونه لنكون في حوالى شهر مارس المقبل بالتقريب في العاصمة الثالثة ألا وهي الهند . وقد يكون هناك لقاء بينى وبين رئيسة وزراء الهند قبل هذا المؤتمر إن لم يكن في المؤتمر نفسه أو بعد المؤتمر لكن لابد أن يكون هناك اتصال وثيق بيننا وبين الهند لأنها أحد الأعمدة الرئيسية لحركة عدم الانحياز .

أقطاب ورؤساء حركة عدم الانحياز لم يتفقوا على خطوات محددة فيما يتعلق بمؤتمر عدم الانحياز القادم وأنا مقدرش أقول إيه الخطوات اللي أقدر أعملها كده على المكشوف ومقدرش أقول من جانب واحد » .

« من المؤتمر الصحفى الذى عقده الرئيس فى بلجراد فى ٨/٩/٨٢ »

٥ - التنسيق مع يوجوسلافيا لتستعيد حركة عدم الانحياز حيويتها وفعاليتها على المسرح الدولى:

قنا ببعض الاتصالات الدولية فى الأسابيع الأخيرة بهدف تنسيق الخطوات مع الدول الصديقة التى تشاركنا الاهتمام بالوضع فى المنطقة ، وتم الجانب الأكبر من هذه الاتصالات عن طريق توجيه الرسائل وإيفاد المبعوثين ، كما أننى قمت بزيارة ثلاث دول صديقة هى : « يوغسلافيا ورومانيا وفرنسا » وتباحثت مع زعمائها فى أسلوب توفير أقصى قدر من التأييد لتحركنا السلمى .

كما بحثت مع الرئيس اليوغسلافى وزملائه أوضاع حركة عدم الانحياز لتوقيتها وضرورة استعادتها لحيويتها وفعاليتها على المسرح الدولى ، باعتبار أنها البوتقة التى تنصر فيها جهود شعوب العالم الثالث ، والتجمع الذى يحمى حقوقها ويعبر عن طموحها ومطالبها وأمانيتها .

« كلمة الرئيس فى الجلسة الختامية للمؤتمر العام للحزب الوطنى الديمقراطى فى ٢٢/٩/١٩٨٢ »

٦ - مناهضة إقامة القواعد الأجنبية أو الانضمام للأحلاف :

الاستقطاب الدولي ليس معناه أن هذا يهدم حركة عدم الانحياز ولنضرب مثلاً : نحن لدينا علاقات خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا لا يعنى ألا يكون لنا علاقات مع جميع دول العالم بما فيها القوة العظمى الاتحاد السوفيتى وخلافه . . الهند مثلاً مؤسسة - كما نحن مؤسسون فى حركة عدم الانحياز- لها علاقات بالقوتين الأعظم جيدة جداً .. ولكن لها علاقات جيدة مع الاتحاد السوفيتى . وهذا لا يمنع أن تكون دولة من دول عدم الانحياز . وهكذا فعدم الانحياز فى مفهومى أن بلادنا لا تسمح بإقامة قواعد أجنبية فيها ولا تنضم لأى من الأحلاف وفى هذا الإطار يجب أن تعمل حركة عدم الانحياز .

كل هذه الدول مستقلة وذات سيادة وأتملك حق القرار الخاص بها . وأنا قلت : إن حركة عدم الانحياز لا تنضم لهذا المعسكر أو تدخل فى هذا الحلف أو ذاك الحلف . وإنما تتحرك من واقع مصلحتها لكن إذا انضممنا لحلف أو دولة ثانية انضمت لحلف آخر ينتقى مفهوم حركة عدم الانحياز . لكن التعاون مع دولة أو أخرى ليس فى هذا إهدار لحركة عدم الانحياز .

« من حديث الرئيس لجريدة الصحافة السودانية فى ٢٣/١١/٨٢ »

أنشأنا معاً حركة عدم الانحياز كقوة مستنيرة للسلام والأمن فى عالم يسوده الاضطراب وفعلنا ذلك ليس فقط كرد فعل للموقف العالمى بل أساساً تحقيقاً لهدف مشترك وهو توفير عالم أفضل للجميع الأمم .

« من كلمة الرئيس حسنى مبارك فى مأدبة العشاء التى أقامها الرئيس الهندى سنج تكريماً لسيادته بمناسبة زيارته للهند » .

٧ - الشعب المصرى فى طليعة القوى المؤمنة بمبادئ وفلسفة عدم الانحياز :

إن مصر بحكم موقعها الفريد بين القارات ، لم تكن مجرد جسر يصل بين الحضارات والثقافات المختلفة ، بل إنها كانت البوتقة التى تتفاعل فيها تلك الحضارات ، وتلتقى الشعوب فى سعيها الدائب للاقتراب من المثل العليا ، وحماية مصالحها المشروعة وحقوقها العادلة .

فلم يكن غريباً إذن أن تنطلق شرارة عدم الانحياز من هذه الأرض المجيدة ، وأن يكون الشعب المصرى فى طليعة القوى المؤمنة بمبادئها وفلسفتها ، الحامية لرسالتها وأهدافها النبيلة ،

القادرة على العطاء المستمر في سبيلها ، لأن عدم الانحياز يمثل أعظم ما في التجزئة الإنسانية المعاصرة ، سواء من حيث إرساء العلاقات بين الأمم والشعوب على أساس الحق والعدل ، أو تكريس الجهود لتثبيت دعائم الأمن والسلام ، وتخفيف حدة التوتر ، ومنع الاستقطاب والحيلولة دون تقسيم العالم إلى مناطق نفوذ ، وإيجاد نظام اقتصادى دولى جديد ، يكفل التوازن بين مصالح الدول المختلفة بصرف النظر عما أوتيت من موارد الثروة وعناصر القوة .

ومن هنا ، فإن مصر تعتبر ارتباطها بمبادئ عدم الانحياز وسياستها التزاماً مصيرياً يحتل أولوية كبرى . ونقطة مركزية في علاقاتها وحركتها على الصعيد الدولى ، وتياراً مستمراً في الحاضر والمستقبل ، واتجاهاً ثابتاً لا يهتز ولا يتزعزع بل ان الظروف الدولية المتغيرة تزيد من إيماننا بأن عدم الانحياز هو الطريق الأفضل ، وانه صمام الأمان في مواجهة الأخطار المحدقة بالمجتمع الدولى كله .

نحن على أبواب مؤتمر القمة السابع لبلدان عدم الانحياز ، الذى يعقد في بلد عريق صديق ، تربطنا به علاقات حميمة وروابط متينة ، ويجمعنا معه كفاح متصل في سبيل حقوق شعوب العالم الثالث ، في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وتصميم راسخ على تعزيز مسيرة هذه الحركة ، وزيادة فعاليتها على المسرح الدولى ، في هذه المرحلة التى تستعر فيها حمى التسلح ويستخدم السباق النووى ، ويتصاعد التوتر ، وتعرض فيه كثير من الدول النامية للضغوط بسبب تراكم ديونها الخارجية وارتفاع أسعار المواد المصنعة التى لا غنى عنها لعملية التنمية الشاملة ، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة .

وإلى جانب تلك القضايا الأساسية ، نرى لزماً علينا أن نتصدى لظاهرة خطيرة ، تهدد وحدة حركتنا وتماسك جبهتنا ، وهى ظاهرة اشتعال الخلافات المتسمة بالعنف بين الدول المنتمة للحركة ، رغم أنه لا يمكن أن يقوم تناقض حقيقى بين مصالح تلك الدول ، ومن ثم فإن الوضع الطبيعى هو أن نقف جميعاً فى خندق واحد ، ندافع عن نفس المصالح، وننادى بنفس المبادئ ، وندعو إلى تحقيق التوازن العادل بين الشمال والجنوب ، وبين الدول المتقدمة التى هأت لها الظروف قدراً كبيراً من النمو والتقدم ، والبلدان النامية التى تخوض معركة ضارية لتعويض ما فاتها من تقدم فى الحقبة الاستعمارية التى قيدت حركتها وأساءت إلى قدرتها على الانطلاق إلى المراحل المتقدمة من التطور .

« من الرسالة التى وجهها الرئيس إلى مؤتمر صحفي دول عدم الانحياز فى ١٢/٢/١٩٨٣ »

41.64
6911a

Bibliotheca Alexandrina



0247660

